تتناول هذه النصوص نظرية سيادة الأمة ونظرية سيادة الشعب، وتناقش مزايا وعيوب كل منهما. **نظرية سيادة الأمة** تُنسب هذه النظرية إلى جون جاك روسو وتُؤكّد على أن السيادة لا تخص الحاكم بل الأمة. ـ تُعَدّ السيادة وحدةً واحدةً لا تُجزّأ ولا تُتصرف فيها أو تُتنازل عنها، ـ وتُعتبر الأمة مصدر كلّ سيادة، كما أكّد إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا عام 1789. ـ تُؤدّي هذه النظرية إلى نظام نيابي تقليدي، مع اعتبار الانتخاب وظيفةً وليس حقّاً، ـ ويتمّ تمثيل الأمة من قبل النواب بدلًا من الوكالة الإلزامية. ـ تُنتقد هذه النظرية لاعتبارها الأمة وحدةً مستقلةً عن أفرادها، ـ ولأنّها تُؤدّي إلى الاستبداد بسبب السيادة المطلقة، ـ ولأنّها لا تزال ذات صلةٍ في عصرنا الحالي. **نظرية سيادة الشعب** تُعترف هذه النظرية بسيادة الشعب باعتباره مكونًا من أفرادٍ أحرارٍ متساوين، ـ تُقسّم السيادة بينهم بالتساوي، ـ وهذا يعني الشعب السياسي وليس الاجتماعي. ـ تُؤدّي هذه النظرية إلى اعتبار الانتخاب حقّاً وليس وظيفةً، ـ وتُناسب الديمقراطية المباشرة بدلًا من الديمقراطية النيابية. ـ يُعدّ القانون تعبيرًا عن إرادة الأغلبية، ـ وُتُنتقد هذه النظرية لعدم ضمان صحة قرارات الناخبين، ـ ولأنّها تُمكن من تعسف السلطات الحاكمة، ـ ولأنّ حقّ الاقتراع أصبح حقّاً عامّاً وليس مقيداً في معظم الدول.

Summarized by © lakhasly.com